

أكاديميات متهنات القرار الملكي حول "فاجعة جدة":

الرسالة وصلت.. لا للفساد.. هناك عقوبات رادعة وإجراءات صارمة

دعوة إلى متابعة وتقييم العمل والحد من سلطة المسؤول المطلقة في معظم القطاعات

■ يجيء تأكيد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في الأمر الملكي الكريم حول فاجعة جدة وما خلفته من دمار على أن «العقيدة والوطن والمواطن أفضل من ما نحافظ عليه ونرعاه» ليؤكد على ثوابته ويحفظه الله في إدارة دفة شؤون البلاد والعياد..

وجاء الأمر الملكي الكريم بإحالة جميع المتهمين في الكارثة إلى «الرقابة والتحقيق» و«التحقيق والإدعاء العام» ليؤسس لورشة إصلاح كبرى يكون المواطن والمسؤول فيها هما حجر الزاوية في مكافحة الفساد وكشفه والقضاء عليه أينما وجد..

التشهير عقاب رادع

وتقول الدكتورة نورة اليوسف استاذة الاقتصاد المشارك في جامعة الملك سعود إن هذا القرار الملكي الكريم فتح أبواباً كثيرة لمكافحة الفساد والقضاء عليه وقالت إن أهم ركائز مكافحة الفساد تكمن في تحديد المسؤولية والمسؤول عنها بشكل مباشر

و«دقيق ثم معاقبة المتسبب والتشهير به لأن انتقاء العقاب يعزز انتشار الفساد وقديما قالوا من أمن العقوبة اساء الأدب لذا فإن تحديد تشريعات وإجراءات رقابية صارمة من شأنه الحد كثيرا من تفشي الفساد وانتشاره..» و«اريدت الدكتور نورة: كلنا يعرف ان ثمة فسادا ظاهرا وآخر مستترا يوجد في كثير من الجهات تلتمسه في خدمات متدنية او مرافق متقوصة او مصالح معطلة ونعلم كذلك ان المصالح الشخصية لها اليد الطولى في كثير من الجهات، لذا فإن تفعيل دور هيئة الرقابة والتحقيق من شأنه ان يكون صمام امان في مواجهة انتشار الفساد.»

المتابعة والتقييم

وبدورها تمتت الدكتورة فوزية اخضر مدير عام التربية الخاصة سابقا وعضو مجلس ادارة الجمعية الوطنية للمتقاعدين لو كانت على رأس العمل حين صدور هذا الأمر الملكي والذي يشكل انطلاقة مجتمعية لمكافحة الفساد في كل القطاعات وليس في حادثة سول جدة فقط..

وقالت الدكتورة فوزية:

لقد اطلع هذا القرار صدورنا وفتح آفاقا من الإصلاح والشفافية امام عيوننا فاننا نعرف الفساد ونشعر به لكننا لا نملك الوقوف بوجهه بشكل مباشر وعم ولعل في كارثة جدة جانب ايجابي اذا كانت السبب في فتح النار على كل من يستهين بممتلكات الوطن وحقوق المواطنين..»

ودعت الدكتورة اخضر الى متابعة وتقييم العمل في كل قطاع مع كف يد المسؤول والحد من سلطته المطلقة التي تكاد ان تكون بلا رقابة في معظم القطاعات و دعت كذلك الى وجود جهة رقابية و تفتيش مستقلة في كل قطاع لها صلاحية الكشف و الاطلاع و اتخاذ القرارات الضبطية و تقديم التقارير الوافية و الا بالول عن سير و اداء كل جهة و مدى رضا المتعاملين معها عن الاداء وفق المعايير الدولية لتقييم الاداء و بهذه الطريقة فان هامش الفساد سيقبل كثيرا و تتسع مساحات الانجاز الوطني.

إصلاحات كبيرة

وتقول الكاتبة الاقتصادية عالية الشلهوب: لا شك أن مبادرة الملك عبدالله في ارساء مبادئ مكافحة الفساد واجتثاث جذوره أتت ضمن مجموعة من الإصلاحات الكبيرة التي تعيها المملكة ويحكي مقولته الشهيرة حفظه الله «من حكمت علي أن أضرب بالعدل هامة الجور والظلم» التي ترسخ وتجسد حرصه على مكافحة هذا الفساد وهذا الداء الذي اتضح بعد كارثة جدة الشهيرة . واعتقد أن المواطن في المقام الأول والمسؤول ثانياً يعتبران الوسيلة الأولى لكشف بواطن الفساد وإظهارها للرأي العام بكل جرأة وشفافية. ونحتاج بعد ذلك لنظام صارم للمساءلة لأي مسئول أو مواطن تثبت عليه ادانته بالفساد.

واعتقد أن هذه الورشة الإصلاحية اللوطن لكبح جماح الفساد المستشري وللأسف الشديد يتسجم مع قرار مجلس الوزراء الأخير الذي يقضي بإنشاء هيئة مكافحة الفساد، واستراتيجية تحقيق حماية النزاهة وتحسين المجتمع السعودي من الفساد ويجب على الجميع المساهمة في اتجاه هذه الرؤية وهذا التوجه الذي يصب في مصلحة

متابعة - سحر الرملاوي

المجتمع من خلال الإبلاغ عن أي شكوك قد تكشف امورا تخص نوعا من انواع الفساد.

العدالة مطلب عام

من جانبها قالت مديرة القسم النسوي بالتقاعد فاطمة بنت محمد العلي: الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد هي تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، فالفساد الإداري وما نتج عنه من هلاك للبلاد والعباد في سيول جدة وتلاه ما حدث في الرياض والذي نتج عنه صرخات الأراذل والأيتام والمتضررين والتي وصل صداها لسماع ملكنا المحبوب فاستجاب لنداءات شعبه وتكلم ببعيراته الخالية من الفلسفة والتصنع ووقف مع

المتضررين وكأنه منهم وطالب بأقصى عقوبة للمتسببين في ذلك كائن من كان. أعانه الله على أن ينظف هذه البلاد الطاهرة من شرذم الأشرار ويندو الله أن يسدد خطاه ويرزقه البطانة الصالحة وبناء على توجيهاته أطال الله في عمره صدرت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد جاء موقف الملك عبدالله متماشياً مع ما يمليه ضميره وأمانته ومسؤوليته، وهو المعنى الكبير لسياسة جذ الفساد من جذوره أياً كانت دواعيه وأهدافه والملاحقة الشرعية والقانونية لحالات التجاوزات والفساد الإداري والمالي والتهاون بالمصالح الوطنية التي أنت إلى إزهاق الأرواح والحاق الضرر بشريحة مهمة من المواطنين تعتبر أمانة في عنق الدولة ولعل ما أدرجته وزارة الداخلية من وضع جرائم الفساد المالي

صدور الإستراتيجية خطوة رائدة في التصدي لما يواجه مجتمعنا من مشاكل يكون المنسب فيها ضعاف النفوس ومن كان ضعيف الوازع الديني.

ختاماً نتساءل أين نتائج التحقيقات حول فاجعة سيول جدة؟ ماذا تم بشأنها وننتفي أن يشهر بهم ليكونوا عبرة لغيرهم.

وكان أمر خادم الحرمين الشريفين بإحالة جميع المتهمين إلى هيئة الرقابة والتحقيق، وهيئة التحقيق والإعلاء العام مع تنظيم جديد يراعي العديد مما خلفته تلك الفاجعة، وعدم تكرارها في مواقع أخرى، بسن تشريعات لها..

اتفنى من كل مسؤول أن يطلع على الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وعلى مرتكزاتها وأهدافها التي وضعت من أجلها وتهية الوسائل المناسبة لتطبيقها.

ارتباط وثيق

وقالت مساعد الأمين العام لركن الملك عبدالعزيز للحوار الوطني وفاء حمد التويجري: هناك ارتباط وثيق بين المساعلة والمحاسبة وبين التنمية الشاملة، فالأول طريق الثاني والأرض الخصبة لثموه واتساع رقعتها، وإذا غاب الأول ظهر الفساد بوسائله وآلياته التي تغذي الجمود والهدر على كافة المستويات.

وإذا كان خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- قد أعلن تصدي الدولة للفساد ومحاربتها لكل أشكال هدر الحقوق وضياع مكتسبات الوطن وعوائده، فإن الأوامر الملكية حول كرامة جدة بمثابة البنية التحتية والدعم الأساسية لسياسة هذه الدولة

والإداري ضمن الجرائم التي لا يشملها العفو السوارد في ضوء التعليمات والأوامر والتنظيمات بمكافحة الفساد خطوة رائدة، بل وشجاعة، لأن إستشراء هذا المرض سوف يؤسس لفساد آخر، وعندما تتراكم هذه الحالات يصعب علاجها.

تتركز الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد على الدين الإسلامي الحنيف -عقيدة وشريعة ومنهج حياة- وهو الركيزة الأساسية التي تحكم هذه الإستراتيجية: منطلقات وأهدافاً ووسائل وآليات، إن مكافحة الفساد تتحقق بشكل

أفضل بتعزيز التعاون بين الأجهزة المختصة في المملكة بشكل مستمر ولا تغفل أن الفساد يعوق التطوير والتنمية والاستثمارات.

إن ظهور مفاهيم وصور ووسائل حديثة للفساد وانتشارها تستلزم مراجعة وتقويماً مستمراً لسياسات والخطط والأنظمة والإجراءات والبرامج لمكافحة هذا الوباء الخطر.

والذي يرتكز في البداية على قيام المسؤولين في جميع الإدارات بالرقابة والمتابعة؛ لتأكد من سلامة إجراءات العمل ومطابقتها للأنظمة. والعمل بمبدأ العمل مبدأ المساعلة لكل مسؤول مهما كان موقعه، وفقاً للأنظمة.

المواطن
والمسؤول
هما
الأولى
لكشف
بواطن
الفساد

لنهوض بالوطن ونشر الوعي بثقافة العمل المتقن وأداء حق الأمانة. وقد وصلت رسالته لكل مواطن واستقبلها الناس بثقة واطمئنان فحنن اليوم نعيش عصر الانفتاح، ومن المناسب أن يدرك المسؤول أهمية الشفافية في ردم فجوات الأداء وأن يعي الناس أساليب الإعلان عن عدم الرضا عن البطة في تنفيذ المشاريع أو تعثرها في ظل قيادة تطرح الحلول وتستشرف آفاق العمل الطموح لتضع المملكة في مصاف الدول المتقدمة. فليس من المقبول أن نتجح في مبادرات عالية ونُخفق في معالجة مشاريع محلية، ولن يتحقق ما نصبو إليه بعد توفيق الله تعالى ثم دعم ورعاية خادم الحرمين الشريفين إلا بتضافر الجهود وإدراك المواطن والمسؤول لدوره في عملية الإصلاح حينما يقوم سلوكياته من خلال تعزيز القيم، وتطبيق الأنظمة، والمحافظة على مقدرات الوطن، وعدم رضوخه للمغريات، وأداء الأمانة، والمراقبة والمحاسبة الذاتية، وغرس كل ذلك في نفوس الناشئة بدءاً من الأسرة حيث يُنشأ أفرادها على احترام تكريم القيم النابعة من شريعتنا، وتقوية الوازع الديني حيال ما يوكل لهم من مهام ومسؤوليات وتقوية روح الانتماء الأكيد لهذا الوطن المعطاء، فقد أكد خادم الحرمين الشريفين بأنه سيغال للمحسن أحسن

وللمسيء قف للمحاسبة، ولن تعطى الجزرة دون وزن كفتي الميزان لحل المعادلة. لذا لا بد أن تكون بدأ واحدة بائية وفاعلة في ورشة الإصلاح الكبرى والتي دعا لها راعي نهضتنا وقائد مسيرتنا كي تدفع بعجلة التنمية إلى الأمام. وعلى مؤسسات المجتمع أن تكثف جهودها من أجل زيادة الوعي بمخاطر الفساد من خلال المؤسسات التربوية وكافة أجهزة الإعلام.

الحوار الجوار

من جانبها قالت وكيلة عمادة الدراسات العليا لشؤون الطالبات للبرامج الإنسانية بجامعة الملك سعود د. هيفاء بنت منصور النخيل:

نشكر خدام الحرمين الشريفين على هذه المبادرة الضرورية حيث إن عقيدتنا وأخلاقياتنا وقيمنا ترفض أي نوع من الفساد والمنهجية المتبعة من قائد الدولة في مجال مكافحة الفساد هي بداية أسلوب إصلاح وتوجيه للقيادات العاملة في الدولة، ويتطلب شراكة وطنية وقناعة ذاتية لدعمها وإنجاحها، يقترح البدء في إعداد ورش للقياديين في الدولة لرسم إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد مصحوبة ببرامج وحملة وطنية بشراكة جميع الجهات العاملة الحكومية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني، كما نتطلع إلى شراكة الجامعات والمدارس للإعداد للترويج لهذه الحملة بعد تأهيلهم في أساليب إدارة الحوار وطرح الفكر المعتدل وتحديد المفاهيم، ولا تغفل دور الإعلام المهم في المساهمة الفاعلة لدعم الجهود في مجال مكافحة الفساد.